

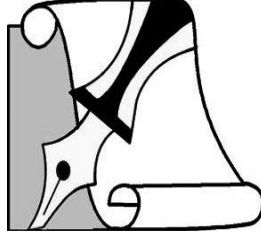


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

## تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

---

### أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## الدور الإسرائيلي في مشروع "نيوم" السعودي

### ١ - مدخل:

يعتبر السعوديون مشروع "نيوم"، ويعني بالعربية "مستقبل جديد"، الذي أعلن عنه ولي العهد محمد بن سلمان، منذ وقت غير بعيد، نقلة نوعية وفريدة من نوعها في السياحة المحلية، وخطوة إلى العالمية في هذا المجال. وكان بن سلمان قد أعلن من قبل عن خطط لإنشاء هذه المنطقة السياحية على مساحة ٢٦٥٠٠ كم مربع خلال مؤتمر دولي للاستثمار بالرياض. وقال مسؤولون سعوديون أنه من المتوقع، في نهاية الأمر، أن يبلغ إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة في المنطقة المنشودة ٥٠٠ مليار دولار. ويضيف هؤلاء أن بلادهم ستعمل على إنشاء سبع نقاط جذب بحرية سياحية، ما بين مدن ومشروعات سياحية بالإضافة إلى ٥٠ منتجاً وأربع مدن صغيرة في مشروع سياحي منفصل في البحر الأحمر الذي يعدّ الشريان الاقتصادي الأبرز، والذي تمرّ عبره قرابة ١٠ بالمئة من حركة التجارة العالمية. بالإضافة إلى أن الموقع يعدّ محوراً يربط القارات الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا، إذ يمكن لـ ٧٠% من سكان العالم الوصول إليه خلال ٨ ساعات كحدّ أقصى، وهذا ما يتيح إمكانية جمع أفضل ما تزخر به مناطق العالم الرئيسية على صعيد المعرفة، والتقنية، والأبحاث، والتعليم، والمعيشة، والعمل، وسيشتمل المشروع على تعاون مصري أردني، حيث سيكون أول منطقة خاصة ممتدة بين ثلاث دول، في حين ستركز مصر على تطوير منتجعي شرم الشيخ والغردقة. ويتّضح أن مشروع نيوم والخطة الاقتصادية للمملكة تتكامل مع سلسلة الإجراءات الأخيرة التي شملت احتجاز عشرات الأمراء ومصادرة أموالهم، ويتّضح أيضاً أن ثمة رغبة في تشكيل تحالف سياسي واقتصادي جديد في السعودية، صحيح أنه لا يختلف في مضمونه عن التحالف الذي حكم السعودية مسبقاً، إلا أنّ التغيّر يستهدف استدامة حكم العائلة الحالية التي تدرك أن وجودها بتشكيلته القديمة من الصعب استمراره، لذا أحدثت خلخلة في البناء القائم، لكي يستقيم مع حكم ولي العهد، الذي تطالب

أصوات سعودية من اليوم بتوليّه الحكم وبأن يصبح ملكاً شرفياً. بالتالي يعدّ مشروع نيوم مثلاً لحالة إعادة تشكّل النفوذ وعلاقات القوى الاقتصادية، وما يتلوها أو يتجاوز معها من ملامح تشكّل للمشهد السياسي محلياً وإقليمياً، بحكم أن السياسة والاقتصاد في حالة جدل دائم، وأن أيّ تغيير في البناء الاقتصادي يتبعه تغيير سياسي، وأن التغيير السياسي تكون له أبعاد وأسس اقتصادية أيضاً، وغالبا ما تكون القوى والمصالح الاقتصادية أكثر تأثيراً وعمقاً، وفي الحقيقة فإنّ مشروع نيوم إذا طبّقنا عليه المنظور السابق، فإنّه لا يمكن فصله عمّا يجري في السعودية من صراعات على السلطة وتغيير علاقات النفوذ والقوة فيها، كما لا يمكن فصله عن تشكّل علاقات النفوذ دولياً، فهناك أحلاف جديدة تتشكّل على المستوى المحلي في السعودية وعلى مستوى المنطقة. وإذا كانت السعودية تخلق تحالفاً سياسياً داخلياً جديداً لولي العهد محمد بن سلمان، فإنه في المقابل، هناك تحالف إقليمي جديد يتشكّل، وتقود فيه السعودية بعض دول الخليج ودولاً عربية، وتضمّ معها "إسرائيل"، وهذا الحلف يتشكّل لمواجهة الجمهورية الإسلامية في إيران بالأساس، وتباركه أميركا، ولعل هذا الحلف يشكل جزءاً من أسباب العلاقات الحادّة بين دول الخليج اليوم، وأساساً للمناوشات التي تصل إلى حدّ التهديد بالحرب على لبنان، ناهيك عن ملفات المواجهة العسكرية في عدّة مناطق مثل سورية واليمن، والمواجهة السياسية ما بين السعودية وعدّة دول أخرى، وكل هذه الملفات يستخدم فيها سلاح الاقتصاد سواء عبر العقوبات أو المنح والعطايا.

يتّضح من ناحية أخرى أن السعودية تسند لمصر والأردن مهام عديدة من بينها مشاركة الدولتين في مشروع نيوم، وتعتمد على الدولتين في بناء علاقات اقتصادية وسياسية موسّعة مع "إسرائيل"، وهو ما يكشف عنه مشروع نيوم كمقدّمة اقتصادية للتعاون الرباعي بين مصر والسعودية و"إسرائيل" والأردن، والذي يعدّ خطوة لاستكمال ما اصطلح على تسميته بصفقة القرن. من هنا يتّضح أن نيوم جزء من حلف يستهدف تصفية القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي مقابل تطبيع كامل مع الكيان العبري.

من ناحية أخرى أشار المسؤولون السعوديون إلى أن المملكة ستتعاون مع مصر والأردن على استقطاب شركات الملاحة والسياحة الأوروبية للعمل في البحر الأحمر خلال الشتاء. لكن بين السعودية والأردن ومصر وحدودهما على خليج العقبة هناك كيان آخر هو "إسرائيل" التي تمتلك بقعة مطلة على خليج العقبة والبحر الأحمر وهي ميناء إيلات. المشروع بحسب هؤلاء يتألف من جزر متعدّدة وطبيعة خلابة ومعالم ثقافية مميّزة، ترسم معايير جديدة، وتضع المملكة على مكانة مرموقة في خريطة السياحة العالمية، بحسب قولهم. وهم يتوقعون من وراء تطبيق المشروع إحراز زيادة إجمالية في الناتج المحلي بعد توقّعات حول تراجع المداخل الريعيّة النفطية.

بالنسبة لموقع المشروع فإنّه يقع بين مدينتي الوجه وأملج السعوديتين. ويشمل كنوزا طبيعية تضم الساحل والجزر والبراكين الخاملة ومحمية طبيعية، ويمتدّ الخط الساحلي للمشروع أكثر من ٢٠٠ كلم. ويضمّ شواطئ خلّابة وعشرات الجزر الغنيّة بالشعاب المرجانية المحميّة بيئياً، والحيوانات البحرية المهذّدة بالانقراض مثل السلاحف الصقرية، والبراكين الخاملة التي يعود تاريخ آخرها نشاطاً للقرن السابع عشر ميلادي. ويضمّ المشروع مدائن صالح، حيث سيتمكّن السواح من زيارة المناطق التاريخية والتراثية للمدائن والممتدة لآلاف السنين بالقرب من مشروع "البحر الأحمر"، والتي تعدّ الموقع الأول في المملكة على قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو. أما لجهة مساحة المشروع ومناخه، فيتميّز مناخ المكان بالاعتدال على مدار السنة مع متوسط درجات حرارة يتراوح ما بين ٣٠ - ٣١ درجة.

وتشمل التقنيات المستقبلية لتطوير منطقة "نيوم" مزايا فريدة، يتمثّل بعضها في حلول تقنيات التنقل الذكية بدءاً من القيادة الذاتية وحتى الطائرات ذاتية القيادة، بالإضافة إلى الأساليب الحديثة للزراعة وإنتاج الغذاء، والرعاية الصحية التي تركز على الإنسان وتحيط به من أجل رفاهيته، الشبكات المجانية للإنترنت الفائق السرعة أو ما يُسمّى بـ"الهواء الرقمي"، والتعليم المجاني المستمرّ على الإنترنت بأعلى المعايير العالمية، والخدمات الحكومية الرقمية المتكاملة التي تتيح كافة الخدمات للجميع بمجرد اللمس. ومن المزايا التي يتيحها المشروع أيضاً وجود

أشعة الشمس الدافئة، وشواطئ ورمال بيضاء، ومغامرات وسياحة بيئية وتراث وثقافة، واستجمام، سيتمتع بها زوار المشروع، الذي سيقدم مجموعة من أكثر الأنشطة انتشاراً ورواجاً حول العالم، كالرياضات المائية (سباحة وإبحاراً وغوصاً وغيرها)، والاسترخاء والتأمل في المنتجعات، والرياضات الجريئة (قفز مظلي، رحلات، تسلق للصخور، وغيرها)، بالإضافة للأنشطة الثقافية. كذلك يتميز البحر الأحمر بكونه أحد أفضل المواقع للغوص عالمياً، وذلك لتتوّع الكائنات البحرية وجمال الشعاب المرجانية المحميّة بيئياً فيه، بالإضافة إلى درجات حرارة مياهه التي تعتبر مثالية لعشاق السياحة البحرية. ثمة مجال أيضاً للسماح لعددٍ مدروس من الزوار بتجربة عجائب هذا المكان، من أجل ضمان وسلامة النظام البيئي، ولذا سيتم الحفاظ على عناصر المشروع بقوانين صارمة وصديقة للبيئة، ليكون على رأس قوائم أفضل المناطق المقصودة في العالم. وبالنسبة لزوار المشروع وزبائنه فهم الأثرياء الذين يطمحون لأعلى مستويات الجودة في الخدمات. كما سيتمكن الزوار من أغلب الجنسيات من الحصول على تأشيرة دخول عبر الإنترنت، أو تأشيرة دخول عند وصولهم إلى المشروع، باعتباره منطقة خاصة، وسيتمكّنون من الدخول والخروج بسهولة ويسر، حيث تختلف القواعد والأنظمة فيه عما هو مطبّق في المملكة. أما لناحية مدّة تنفيذ المشروع المتوقعة فسوف يتم إرساء حجر الأساس في الربع الثاني من عام ٢٠١٩، والانتهاء من المرحلة الأولى في الربع الأخير من ٢٠٢٢، حيث سيُطوّر المطار والميناء والفنادق والمسكن الفخمة والمرافق والبنية التحتية وخدمات النقل (القوارب والطائرات المائية وغيرها).

والمتوقع من المشروع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي جذب الاستثمار والإنفاق المحلي والخارجي، مع زيادة الناتج المحلي بمعدل ١٥ مليار ريال سنوياً، بالإضافة لتحقيق مكاسب تنموية ضخمة. وتتفاوض الرياض حالياً مع سبع شركات للسياحة والملاحة السياحية، وتهدف إلى بناء موانئ خاصة باليخوت. وذكرت وكالة "رويترز"، في شباط الماضي، أن الحكومة السعودية طلبت بالفعل من شركات بناء محلية تشييد خمسة قصور للعائلة المالكة في

"نيوم". وقالت بعض الشركات، ومن بينها "سوفتبنك" اليابانية، أنها مستعدة للاستثمار هناك، ولكن لم يتم الإعلان بعد عن استثمارات تجارية ضخمة وملموسة.

على الإثر زار ولي العهد السعودي بن سلمان، القاهرة، وذلك في مستهلّ أول جولة خارجية له منذ تقلّده ولاية العهد في حزيران من العام الماضي. وتعزّزت علاقات مصر والسعودية مع انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢٠١٤، بعد عام من عزل الرئيس السابق محمد مرسي، وسط احتجاجات حاشدة على حكمه الذي استمر عاماً. في هذا المجال كتب موقع "رأي اليوم" الإلكتروني المصري في افتتاحيته أن هناك "ثلاثة ملفات خلافية ستتصدّر مباحثات الأمير بن سلمان في القاهرة"، هي سوريا واليمن والزعامة في المنطقة. وأضاف أن الطرفين "في أمسّ الحاجة لبعضهما البعض، وتداخل المصالح يُحتمّ التغاضي عن بعض الخلافات من أجل توثيق التحالف بينهما ولو إلى حين". وأشار إلى أن ابن سلمان "بات أكثر مرونة من السابق، ومن غير المُستبعد أن تتمخّص زيارته لمصر عن المزيد من المساعدات والقروض والاتفاقات الاقتصادية، وهذا ما يريده الرئيس السيسي... فاستقرار مصر وتجاوز أزماتها الاقتصادية يحتل قمة أولويات حكمه في الوقت الراهن على الأقل". وتؤيّد مصر، السعودية في حربها العدوانية ضد اليمن، وأيضاً انضمت إلى السعودية والإمارات والبحرين في فرض حصار على قطر، فضلاً عن أنها وافقت على تسليم جزيرتين في البحر الأحمر للسعودية رغم الانتقادات في الداخل. وقبل يوم من زيارة محمد بن سلمان إلى القاهرة، أبطلت المحكمة الدستورية العليا في مصر أحكاماً أصدرها القضاء الإداري المصري بعدم قانونية تسليم جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر للسعودية.

فيما يتعلّق بإدارة المشروع، فقد عيّن ولي العهد السعودي كلاوس كلينفيلد في منصب الرئيس التنفيذي لمشروع نيوم، وهو ألماني الجنسية كان يشغل في الآونة الأخيرة منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلسي إدارة شركة ألكوا/أركونيك وهما شركتان رائدتان عالمياً في صناعة الألومنيوم. وبعد تعيين كلينفيلد في منصب الرئيس التنفيذي لمشروع "نيوم" قفز إلى الواجهة سجله الحافل في الفساد. وبحسب صحيفة نيويورك تايمز الأميركية فإن كلينفيلد قدّم استقالته من

منصب الرئيس التنفيذي لشركة "سيمنز" الألمانية عام ٢٠٠٧ بسبب تهم فساد من بينها دفع رشاوى بمليون يورو من أجل عقد صفقات في الخارج. وفي التفاصيل قام كلينفيلد وعدد من المدراء التنفيذيين السابقين في "سيمنز" المتورطين في قضية الرشاوي بدفع مبلغ ١٨ مليون يورو للشركة من أجل إغلاق القضية وعدم متابعتها قانونياً.

وهنا يدور تساؤل عن قدرة الخزينة السعودية على إنجاز هذه المشاريع المكلفة بعد أن التزمت الرياض بدفع أكثر من أربعمئة مليار دولار للولايات المتحدة مقابل صفقات سلاح ومشاريع استثمارية يرى مراقبون أن الهدف منها كسب ودّ الرئيس الأميركي دونالد ترمب أو تجنب سخطه على الأقل. كما تكلفت السعودية أموالاً طائلة في حرب عدوانية مجنونة تقودها في اليمن وتشكل استنزافاً للمال والرجال من كلا الطرفين منذ ما يقارب ثلاث سنوات بدون تحقيق أي نصر أو أي هدف من أهداف العدوان. كذلك يتجلى العسر السعودي في الاستعداد لبيع جزء من مطار الرياض الدولي وطرح أسهم شركة أرامكو النفطية في البورصة.

## ٢ - في المغزى السياسي والاقتصادي للمشروع:

باتت "صفقة القرن" الخاصة بتصفية القضية الفلسطينية على سكة التنفيذ، أقله من وجهة نظر مصرية وسعودية. فقد كشفت مصادر دبلوماسية مصرية، شديدة الاطلاع عن ممارسة القيادة السعودية، ضغوطاً كبيرة على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، للقبول بـ"صفقة القرن" وفقاً للتصور المطروح من جانب الولايات المتحدة و"إسرائيل" في وقت تمسك فيه عباس بموقفه الرفض لقبول تلك التسوية، مشدداً على أن "الشعب الفلسطيني لن يقبل بها مهما كانت الضغوط".

وأكدت المصادر أن "ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وافق خلال لقاءات مباشرة مع مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، على شكل التسوية المطروحة والمعروفة بصفقة القرن"، لافتةً إلى أن "تلك التسوية لن تكون على مدار عام أو عامين كما يتصور بعضهم، ولكنها قد تستغرق لتنفيذها نحو ٣٠ عاماً". وأوضحت المصادر أن "إسرائيل متمسكة بما يمكن تسميته



بدولة فلسطينية بحدود غير متصلة، وتدعمها في ذلك الولايات المتحدة التي تشترط وجوداً عسكرياً بين أوصال ما يتم تسميته بالدولة الفلسطينية المنصوص عليها في التسوية".

وشدّدت المصادر على أن "قياديي حركة حماس الذين زاروا القاهرة أخيراً على مدار ٢٠ يوماً، تعرّضوا بالفعل لضغوط مصرية كبيرة، للقبول بالصيغة الإسرائيلية الأميركية المطروحة. وهو ما دفع رئيس الوفد إسماعيل هنية، إلى المطالبة بالسماح باستدعاء باقي قياديي المكتب السياسي للحركة للتشاور بشأن التصورات المطروحة". وأوضحت المصادر أن "الحركة تمسّكت برفض مسألة تبادل الأراضي أو الحصول على بدائل من أراضي دول أخرى، فيما طلبت حماس وقتاً إضافياً للتشاور بشأن مسألة القبول بالحدود التدريجية لدولة فلسطينية، على أن تكون تلك الحدود نواة أوليّة لاعتراف دولي بدولة فلسطينية". والتقى الوفد رئيس الاستخبارات المصري الجديد اللواء عباس كامل، قبل وصول ٦ قياديين بارزين من حماس إلى القاهرة بوفدين منفصلين من دون توضيح أسباب تلك الخطوة، وغادر الوفد في ٢٨ شباط الماضي.

وقالت المصادر إن "بن سلمان بات رأس حربة مشروع التسوية الأميركي الإسرائيلي"، كاشفةً عن أن "مشروع نيوم الذي يعتزم تنفيذه في المنطقة البحرية الواقعة بين سواحل مصر الشرقية والأردن والسعودية، يتضمّن أيضاً مشاركة إسرائيل، ليكون بمثابة تطبيع رسمي للعلاقات بين المملكة و"إسرائيل"، ولكنه لن يعلن عنه رسمياً، قبل البدء في الخطوة الرسمية للتسوية الإقليمية الكبرى المعروفة بصفقة القرن". وذكرت أن "المشروع سيكون أول تعاون رسمي واستثمار مشترك مع "إسرائيل" باعتبارها دولة جوار، مؤكّدة أن "هذا هو السبب الأساسي وراء الضغوط السعودية التي تتم ممارستها على الفلسطينيين للقبول بالصفقة، والتي ستعني رسمياً انتهاء مطلب إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧".

وأوضحت المصادر أن "إدخال منطقة الساحل المطلّ على البحر الأحمر من الجانب المصري، المتمثّل في منطقة الألف كيلومتر مربع، التي حصلت السعودية على حقّ استخدامها وفقاً للاتفاقية الموقّعة خلال زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ضمن مشروع نيوم، كانت ضرورة في إطار مشروع أوسع لتدويل تلك المنطقة بما تحويه من مضيق تيران، وخليج

العقبة، كي لا تكون خاضعة لسيادة دولة بعينها، تحت غطاء الاستثمار السياحي، والتأكيد على أن هذه المنطقة فقط ستجذب ٣ ملايين سائح".

وأوضحت المصادر أن "تلك المنطقة بهذه الصيغة المطروحة في التسوية الإقليمية الشاملة، تضمن بشكل كامل أمن "إسرائيل" كما تضمن ألا تكون دولة حبيسة حال إغلاق مصر الملاحة في تلك المنطقة كما حدث في السابق إبان حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر". ولفتت إلى أن "التحذير الرئاسي بشأن منع توجيه أي انتقاد للجيش يأتي لكون تلك الأراضي خاضعة له، حيث تعتبر الأراضي في شمال سيناء وجنوبها، خاضعة بشكل كامل للقوات المسلحة ووزارة الدفاع، وهي صاحبة الكلمة النهائية فيها". يُضاف إلى ما تقدّم أن الإسرائيليين حاولوا تدويل البحر الأحمر بمضائقه وخليجانه، خصوصاً مع احتلال قرية أم الرشراش المصرية في التاسع من آذار ١٩٤٩ بعد أن وقّعت اتفاقية الهدنة مع مصر في ٢٤ شباط سنة ١٩٤٩، وأقام الاحتلال عليه ميناء إيلات، مخالفاً بذلك نصوص هذه الاتفاقية. وفي ٢٥ حزيران ١٩٥٢ أعلنت "إسرائيل" رسمياً أن "إيلات أصبحت ميناء إسرائيلياً"، وكان ردّ الفعل المصري وقتذاك تجاهها هو حرمانها من استغلال خليج العقبة ومضيق تيران في الملاحة البحرية، ووضعت مصر قواتها الحربية عند شرم الشيخ وجزيرة تيران وباشرت في القيام بعمليات التفتيش البحري على السفن العابرة للحيلولة دون عبور السفن أو البضائع الإسرائيلية. لذلك فقد حاولت "إسرائيل" في عام ١٩٥٣ وبجّة توصلها إلى إبرام اتفاقية تجارية مع الهند المطالبة بالسماح لها بحرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة، ولكن مصر رفضت ذلك، وأيدت لجنة الهدنة مصر في هذا الرفض. وفي عام ١٩٥٤ سعت "إسرائيل" لاستصدار قرار من مجلس الأمن يعطيها الحق في أن تبحر سفنها في مياه قناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة، إلا أنّ الاتحاد السوفييتي حينها استخدم حق النقض "الفيتو" ضد هذا المطلب غير الشرعي. وكانت مشاركة "إسرائيل" في جريمة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بغرض تحقيق الهدف ذاته. وقد تأكّد ذلك قبل العدوان وقتما صرّح ديفيد بن غوريون في عام ١٩٥٥ أنّه إذا لم تتمكّن الأمم المتحدة من فتح مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية فإنها سوف تعتمد على نفسها في فتحه بالقوة. كما دعمت

"إسرائيل" ذلك بعد العدوان حينما اشترطت لانسحاب قواتها من سيناء مرابطة قوات الطوارئ الدولية عند شرم الشيخ، لتمنع مصر من السيطرة على المضيق بجانب جزيرتي تيران وصنافير، والاستمرار في إجراءات منع السفن الإسرائيلية من عبور المضيق وخليج العقبة المطبقة منذ عام ١٩٥١. وعندما أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من اليمن الجنوبي، أبدت "إسرائيل خشيتها وانزعاجها من هذا الانسحاب، وأعلن وزير خارجيتها عام ١٩٦٦ بأنه إذا سقطت جزيرة بريم في أيدي غير صديقة، فقد ينجم موقف خطير كما حدث في خليج العقبة وعلى نطاق أخطر، وحرّضت "إسرائيل" بريطانيا للعمل على التثبيت ببعض المواقع الاستراتيجية في الجزر اليمنية، ووضع جزيرة بريم تحت إدارة دولية.

إن مشروع "نيوم"، بحسب تقديرات أجنبية، هو مشروع عملاق لدرجة أنه قد يفوق إمكانيات المملكة السعودية على الأقل في الوقت الراهن، فالمشروع وبحسب المعطيات الاقتصادية قد يفتقر إلى الجانب المهم وهو التمويل، فولي العهد السعودي بات يُسهب هذه الأيام في استعراض مشاريعه الاقتصادية العملاقة التي تنتظر المملكة وشعبها في طريقيهما نحو الأهداف المعلنة لما يُعرف برؤية ٢٠٣٠، غير أن تقريراً نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" كشف المتاعب التي بات الصندوق الاستثماري السيادي السعودي يعانيها بسبب استثمارات جاء مردودها مخيباً للآمال، إضافة إلى مؤشرات أخرى بينها ارتفاع حجم الدين في ظل تراجع أسعار النفط، مما أثار أسئلة حول مدى قدرة الرياض على تنفيذ هذا المشروع العملاق.

وعرضت الصحيفة الأمريكية جانباً من المشاريع السعودية التي لم تحقق نجاحات فيها كشركة "أوبر" التي ضخّت فيها السعودية ٣,٥ مليار دولار، ثم تبيّن أنه استثمار فاشل، على حدّ وصف الصحيفة.

الجدير بالذكر أن تكلفة مشروع "نيوم" العملاق توازي كلفة الصفقة التي تجاوزت قيمتها ٥٠٠ مليار دولار بين الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهي الصفقة التي قال خبراء أنها استنزفت الخزانة السعودية من أجل أن يثبت بن عبد العزيز أقدام ابنه محمد بن سلمان في الحكم من خلال الحصول على مباركة أمريكية لاستبعاد بن

نايف، كما أن الملك السعودي سعى أيضاً بموجب هذه الصفقة للحصول على دعم أمريكي سياسي وعسكري في ما يخص حربه في اليمن، حيث شكّل الوضع المعقّد أمنياً وسياسياً استنزافاً للموارد المالية السعودية التي تعاني عجزاً وتراجعاً في الاحتياطي العام، الذي انخفض من نحو ٢٧٣ مليار دولار في تموز من العام ٢٠١٥ إلى ١٧١ ملياراً في بداية العام ٢٠١٦، ليصل إلى نحو ١٦٤ مليار دولار في شهر تموز ٢٠١٧، ممّا أثار السؤال: من أين للرياض أن توقّر مبلغ ٥٠٠ مليار دولار لمشروع نيوم؟ خاصة أنها اقترضت في عام واحد نحو ٤٠ مليار دولار من الأسواق الدولية، ويبدو أن رهان البعض على خصخصة المملكة لشركة أرامكو، خاسر، فكل ما يمكن توفيره من سيولة نقدية لن يتجاوز بأي حال من الأحوال ١٠٠ مليار دولار، بحسب خبراء اقتصاديين. ويحتاج مشروع نيوم إلى شركات عملاقة لإنجازه، في الوقت الذي أغلقت فيه شركات سعودية كبرى أبوابها كشركة سعودي أوجيه، أو مهدّدة بالإغلاق وتسريح العمال كما هو حال كثير من الشركات. كذلك تعيش المملكة السعودية اليوم أزمة مالية، فهناك عجز في الميزانية يبلغ ٢٠%، كما أن هناك عجزاً في الميزان التجاري، وارتفاعاً مهولاً فيما يخصّ الديون التي لم تتعدّ ١١ مليار دولار سنة ٢٠١٤، بينما بلغت الهام التالي قرابة الـ ١١٤ مليار دولار، كما أن الأرقام الرسمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي تبين أن الاحتياطي النقدي للمملكة تراجع إلى النصف خلال ٣٢ شهراً فقط، وهذه المؤشرات تبين أن الوضع المالي ليس جيداً، لدرجة أن المملكة اضطرت إلى بيع سندات في السوق المحلية بقيمة ١٠ مليارات دولار، و١٣ مليارات في السوق العالمية.

من ناحيةٍ أخرى ذكرت وكالة بلومبيرج الأمريكية أن مشروع رؤية ٢٠٣٠ مهدّد بالفشل وأن تكلفته سوف تكون باهظة، وأن طموح بن سلمان في المنطقة يفوق مقدرات وإمكانيات المملكة، مشيرةً إلى أن هناك حالة من التراجع في قطاع العقارات يفوق الـ ٥٠%، كما أن هناك بنوكاً أعلنت أنها خسرت ٢٠% كما حصل مع بنك الراجحي، وفي قطاع الاتصالات، أشارت إلى إعلان شركة موبايلي السعودية عن خساره تبلغ ١٤٠ مليون دولار في العام ٢٠١٦، وهي مؤشرات توضح أن المملكة تتجه نحو حالة من الركود الاقتصادي.

ويرى مراقبون أن السياسة الاقتصادية السعودية لا تراعي الوضع الداخلي، ففي عام ٢٠١٦ عانى الشعب السعودي من العديد من المشاكل وفرض الكثير من الضرائب ورفع في الأسعار كما تمّ فرض ضرائب على المقيمين الأجانب في المملكة، وفي الوقت الذي تبلغ فيه كلفة مشروع "نيوم" مئات المليارات فإنّ الحكومة السعودية تخصّص ١,١ مليار دولار فقط، للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمساعدة المواطنين السعوديين لكي يوظّفوا بالقطاع الخاص، وهو رقم ضئيل بالمقارنة مع مشروع "نيوم" العملاق، أو بالمقارنة مع الأموال التي ذهبت إلى جيب ترامب.

### ٣ - الحضور الإسرائيلي في المشروع:

تحت عنوان "محادثات تتمّ للمرة الأولى تاريخياً بين السعودية وإسرائيل"، نشرت صحيفة التايمز خبراً عن محادثات بين "إسرائيل" والسعودية لإقامة علاقات اقتصادية وصفتها الصحيفة بـ"المثيرة"، وبأنّها "تضع الدولة اليهودية على طريق إقامة علاقات طبيعيّة مع معقل الإسلام السنّي وحارس مدينتين مقدسين من المدن الإسلامية".

وعن طبيعة التطوّر في العلاقات بين البلدين، قالت الصحيفة إنّها "ستبدأ بروابط صغيرة، مثل السماح للطيران الإسرائيلي (شركة العال) بالتحليق فوق المجال الجوي السعودي، وبالسماح للشركات الإسرائيلية بالعمل في الخليج". وتُشير التايمز إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الخليج و"إسرائيل" ليست حديثة العهد، لكنها وصفت التعاون الجديد بين "الخليج" ممثلاً في السعودية الآن و"إسرائيل" بـ"أكبر تحالف عام بين الطرفين".

وأكدت صحيفة "جيروزاليم بوست" أنّه تمّ تبادل رسائل بين دبلوماسيين سعوديين ورجال أعمال إسرائيليين حول المفاوضات الجارية من أجل التعاون الاقتصادي. وكذلك، تقوم عدة شركات أمنيّة إسرائيلية ببيع وسائل الأمن الافتراضي للحكومة السعودية من أجل هذا المشروع. وقال رجل أعمال إسرائيلي آخر مشارك في المشروع، أنه إذا تمّ التوصل إلى اتفاق دبلوماسي مع الفلسطينيين، فإن العديد من شركاتنا يمكنها فتح تعاونها مع السعودية ومصر والأردن بشكل

علني. وأكّدت جيروزاليم بوست أنه إذا أرادت المملكة العربية السعودية بناء هذه المدينة الذكية على أساس الطاقات المتجددة والتقنيات الحديثة جداً والمعدات المتطورة، فإنه يتعين عليها استخدام الشركات الإسرائيلية لهذه القطاعات. وقال إيرل مارغاليت، مؤسس إحدى الشركات الاستثمارية الصهيونية الكبرى، عن الفرص الاقتصادية التي وفّرها مشروع نيوم الضخم لهم، للصحيفة: "هناك الكثير من المفاوضات الجارية مع رجال الأعمال والسياسيين السعوديين. وان قول محمد بن سلمان ان التعاون يجب ان يكون على المستوى الإقليمي، هو ضوء أخضر للإسرائيليين لبدء مفاوضات تحت عنوان التعاون الاقتصادي الإقليمي". واعتبر الباحث الأميركي، أندريه كوريبكو، في مقال نشره في "أورينتال ريفيو"، أن المملكة العربية السعودية ستعترف بـ"إسرائيل" في المستقبل القريب، ومن ضمن أسباب الاعتراف سيكون تنفيذ مشروع مدينة "نيوم" على البحر الأحمر، لكن على ولي العهد، محمد بن سلمان، إحراز الانتصار في معركة داخلية في البداية. وبحسب الباحث، يخوض بن سلمان حرباً داخلية مع المؤسسة الدينية في السعودية، وهي التي تشكّل عائقاً أمام اعترافه بـ"إسرائيل"، وفي حال فاز بن سلمان بمعركته الداخلية هذه، فستصبح الطريق ممهّدة أمامه لتنفيذ الكثير من خططه ومشاريعه التي طرحها في "رؤية ٢٠٣٠"، وكذلك قضايا لم تطرح ومن ضمنها الاعتراف بكيان العدو.

وأوضح كوريبكو، في مقال نشر في دورية "أورينتال ريفيو"، وأعدت نشره "غلوبال ريسرتش"، وتناقلته عدة مواقع إخبارية أخرى، أن "تقارب محمد بن سلمان مع "إسرائيل" لا يهدف فقط إلى مواجهة العدو الإيراني المشترك أو لإظهار مدى جدية التغييرات التي تشهدها السعودية، ولكن قبل ذلك لأن مشروع مدينة "نيوم" الاستثماري لا يمكن أن تقوم له قائمة بدون الشراكة مع "إسرائيل". والجدير بالاهتمام ما أشارت إليه الصحيفة من أنّه لطالما نسجت دول خليجية علاقات أمنية غير متعجّلة مع إسرائيل، انطلاقاً من قلق الطرفين من إيران. وفي هذا الصدد يذكر أن أنور عشقي، وهو جنرال سعودي متقاعد، كان قد قام برحلة للأراضي المحتلة العام الماضي، ورغم أنّه نفى أن لهذه الزيارة أية علاقة بـ"إسرائيل"، إلّا أنّ صحيفة التايمز تؤكد أنها كانت ضمن مساعي توسيع التحالف مع "إسرائيل". يُمكن أيضاً التدليل على توسيع هذا التحالف

بالمديح الإسرائيلي لمقاطعة السعودية وأبوظبي والبحرين لقطر. كذلك كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني، أن وزير السياحة الإسرائيلي، يريف ليفين يعكف على وضع خطة هدفها تشجيع السياحة الطبيّة بين "إسرائيل" ودول الخليج، مستفيدةً من الأزمة الحالية في دول مجلس التعاون، ومن دعوات التطبيع الصادرة عن جهات سعودية مختلفة. وقالت الصحيفة إن الأزمة في الخليج والحصار على قطر، هي عوامل ساهمت في تسخين العلاقات بين "إسرائيل" والسعودية. ولفقت إلى أن وزير السياحة الإسرائيلي، أقرّ خلال زيارة له إلى بولندا أنه أجرى اتصالات مع جهات رفيعة المستوى في البيت الأبيض، لطلب التوسط بين وزارته (وزارة السياحة) وبين عدد من دول الخليج.

وفي نيسان العام الماضي، كشف وزير النقل الإسرائيلي، عن خطة لإنشاء ما سمّاه "سككاً حديدية للسلام الإقليمي"، لربط "إسرائيل" مع من وصفها بـ"الدول العربية المعتدلة"، حسبما نقل موقع روسيا اليوم. وقال الوزير آنذاك إنه "يجري وضع حجر الأساس لخط سكة حديد يربط "إسرائيل" بالأردن، من خلال الربط بين مدينة (بيت شان) وجسر الملك حسين في الأردن.

من جانبها قالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية إن ما يحدث هو محاولة من إدارة ترامب لتحقيق وعده بالتوصّل لاتفاق "سلام نهائي" في الشرق الأوسط، مشيرة إلى نقطة هامة تتمثّل في أن تعزيز العلاقات بين إسرائيل والعرب انطلاقةً من العلاقات مع السعودية، لا يعني بالضرورة حصول الفلسطينيين على دولة لهم! ونقلًا عن صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية، فإنّ كلاً من السعودية وأبوظبي قدّما في أيار العام الماضي، مقترحاً يقضي باتّخاذ خطوات غير مسبوقة للتطبيع مع الكيان، مقابل اتّخاذ الأخير إجراءات إيجابية تجاه الجانب الفلسطيني كتجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية وتخفيف القيود على حركة التجارة في قطاع غزة المحاصر. وأشارت صحيفة التايمز اللندنية إلى أنّ قطع العلاقات مع قطر مُرحّبٌ به في "إسرائيل"، ما يبدو أنّه يأتي ضمن خطة تطور العلاقات بين الجانبين السعودي والإسرائيلي، حيث أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أيضاً إلى قطع العلاقات مع قطر، على اعتبار أنه "يقع ضمن دائرة اهتمام إسرائيل". إذاً بشكلٍ واضح تربط الصحيفة بين الخطوات التصعيدية ضد قطر من

قبل أبوظبي والسعودية، بتطور العلاقات بينهما وبين "إسرائيل"، وهو على كل حال ليس بعيداً عن التصريحات الإسرائيلية الرسمية في السياق نفسه. لتكون الرياض ومعها أبو ظبي بصدد إدخال المنطقة والقضية الفلسطينية في منزلق جديد ربما لم يسبق له مثيل في مدى خطورته من تهديد مصيري للقضية الفلسطينية وكذلك لتحويل "إسرائيل" صديقاً حميماً "للغرب المعتدلين" وليس فقط جارا استعمارياً ينتهك حقوقهم منذ سبعة عقود.

من ناحية أخرى وبحسب الباحث الأميركي المقيم في موسكو، والمتخصص في العلاقات الأميركية الأوروبية الآسيوية، فإن الصين وروسيا، وهما من أبرز المستثمرين المحتملين في المشروع السعودي، ترغبان بإشراك "إسرائيل"، التي تربطها علاقات قوية مع كل من بكين وموسكو، في المشروع السعودي من أجل تأمين خط آخر عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، بعيداً عن قناة السويس المصرية، وللاستفادة من خطة إسرائيلية مقترحة لإقامة شبكة قطارات من البحر الأحمر إلى المتوسط.

ويرى كوريكو أنه في حال لم تعترف السعودية بـ "إسرائيل"، فإن "مشروع مدينة بن سلمان" سيفقد دلالاته الاستراتيجية في النظام العالمي، وبالتالي سيخسر جاذبيته للمستثمرين الكبار، كالصين وروسيا، وسينتج عن هذا الفشل انهيار استراتيجية بن سلمان للعام ٢٠٣٠. ويرجح الباحث الأميركي أن تختار السعودية الاعتراف بـ "إسرائيل" لضمان تنفيذ مشروع مدينة "نيوم"، وتأمين انتقال المملكة من الاقتصاد النفطي إلى اقتصاد مفتوح يعتمد على الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعلى قطاعات السياحة.

إنّ تتبّع هوية هذا المشروع المشبوه يدلّ على أن الذين خطّطوا له هم من جنسيات وأديان عابرة للقارات وفي هذا إشارة واضحة إلى أن الماسونية العالمية هي صاحبة المشروع تنفيذاً لصفقة القرن التي يتبعها تنفيذ خطة "الشعاع الأزرق" الماسونية، التي تقضي بوضع مدن القدس الشريف ومكة المكرمة والمدينة المنورة تحت السيادة الدولية الصهيونية.



وبالتالي فالمشروع الأضخم في العالم هو البوابة الاقتصادية للهيمنة الصهيونية على كل السوق العربية، وذلك من خلال هيمنة "إسرائيل" المباشرة على السعودية والعراق الممزق ومصر التي يسترق شعبها لقمة العيش فيصبح الكيان هو الحاكم الفعلي للمنطقة ما بين الفرات والنيل. يقول هاني العلمي - رجل الأعمال البارز في قطاع الاتصالات الفلسطيني - إن الشركات الإسرائيلية قادرة على دخول "نيوم" وقتما تشاء، بفضل الأدوات التي تملكها. وقال العلمي إن الشركات الإسرائيلية، تملك أفضل أدوات لصناعة تكنولوجيا المستقبل، وهو ما يركز عليه «نيوم». وزاد: «على الأقل سيكون للشركات الإسرائيلية، الحاملة لجنسيات أجنبية، حضور في المشروع المرتقب.. الشركات الإسرائيلية متفوقة في السايبر وإنترنت الأشياء الذي يغزو العالم اليوم». وأضاف: «الأهم وهو أمر واقع بعيد عن العاطفة، أن إسرائيل اليوم تملك مفاتيح أمن المعلومات حول العالم .. ومن يملك أمن المعلومات امتك التكنولوجيا».

معلوم أنه كان قد سبق هذا المشروع الماسوني إفتعال أزمة الخليج وحصار قطر، ومصالحة حركة حماس مع سلطة أوسلو برعاية السيسي، وكذلك التقارب السعودي العراقي المصري الأردني إضافة إلى عقد مؤتمر "مضر زهران" الصهيوني في القدس الذي ناقش إمكانية تنفيذ الخيار الأردني الذي يقضي بإقامة وطن بديل للفلسطينيين في الأردن.

في السياق نفسه كشفت صحيفة "جيروزايم بوست" أن عدداً كبيراً من الشركات الصهيونية تجري محادثات مكثفة مع صندوق الاستثمار العام السعودي الذي يرأسه محمد بن سلمان، للمشاركة في مشروع "نيوم" (NEOM)، وقالت الصحيفة إن مشاركة الشركات الإسرائيلية ستنتهي مقاطعة تمتد عقوداً، وجميع أنواع التعاون ستكون ممكنة في مجالات الطاقة والمياه والزراعة وغيرها، وأشارت إلى أن "بعض الشركات الأمنية الإسرائيلية تقوم ببيع وسائل الأمن الافتراضي للحكومة السعودية من أجل هذا المشروع"، وأملت أوساط اقتصادية إسرائيلية بالتوصل إلى اتفاق دبلوماسي إسرائيلي مع الفلسطينيين، لأن ذلك سيمكّن "العديد من شركاتنا فتح تعاونها مع السعودية ومصر والأردن بشكلٍ علني. وأبدت شركات إسرائيلية تعمل في القطاع الخاص نيتها الاستثمار في المشروع. هذا بالإضافة إلى أن زيارات محمد بن سلمان لـ"إسرائيل" قد حصلت

برفقة وفد أميركي يضم مسؤولين أمنيين وعسكريين إلى جانب وفد سعودي كان من بينهم رئيس المخابرات السعودية السابق أنور عشقي. وهكذا تتضافر عناصر المشروع وتتكامل مع رؤى قديمة وأخرى حديثة لم تخفها "إسرائيل" والصهيونية العالمية وجوهرها التطبيع مع بعض الدول العربية عبر البوابة الاقتصادية. ويتضافر مشروع «نيوم» مع حلم إسرائيلي مواز يقضي بإنشاء بديل عن قناة السويس، "قناة البحرين"، تربط إيلات على البحر الأحمر مع ميناء أشدود على البحر المتوسط كخطوة من شأنها تعزيز علاقات تل أبيب التجارية مع أوروبا وضرب المصالح المصرية.

قبل وقت قصير أعلن الملياردير البريطاني الشهير ريتشارد برانسون رئيس مجموعة فيرجن، موافقته على الانضمام لعضوية مجلس إدارة مشروع "نيوم" بطلب من ولي العهد السعودي، وهذه دلالة أخرى على هوية المشروع الماسونية. وهناك تسريبات تظهر أن هذا المشروع يهدف، من ضمن ما يهدف إليه، إلى إثارة الفتن والصراعات بين دول الخليج وقادتها عبر ضرب دبي وتوجيه العالم إلى منطقة أخرى غيرها لكرهية يكتنّها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى حاكم دبي ورئيس الوزراء محمد بن راشد، كما أنه يهدف إلى ضرب السياحة في مصر.

من ناحية أخرى ذكرت وكالة "بلومبرج" الأمريكية، إن معاهدة السلام الإسرائيلية التي تمت عام ١٩٧٩ مع مصر، تضمن لكيان العدو الوصول إلى مضيق تيران المطلّ على البحر الأحمر الذي من المفترض أن يعبره الجسر الجديد الخاص بالمشروع. ومعلوم أن هذا المضيق كان قد تسبب في اندلاع حرب عام ١٩٦٧، بين دول عربية و"إسرائيل"، بعد إقدام الرئيس المصري عبد الناصر على إغلاق هذا المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية. وفي هذا المجال يقول يورام ميتال، رئيس مركز حاييم هرتزوج لدراسات الشرق الأوسط في جامعة بن غوريون الإسرائيلية، إن هذا الأمر يجعل مشاركة إسرائيل في المشروع حاسمة. وأضاف أنه لا يمكن أن يكون هناك أي شيء قريب من ذلك، إلا إذا أتاحت الفرصة لإسرائيل والسعودية لمناقشة علاقاتهما ومناقشة هذا المشروع بالتفصيل، مضيفاً: "يبدو أنه كانت هناك قنوات خلفية للحوار". بينما لم يستجب مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، لطلب التعليق على هذا

المشروع. وأضافت الوكالة أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعتقد أن الدول العربية أصبحت المفتاح لضمان السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، إذ وصف العلاقات الاقتصادية مع السعودية بأنها إحدى الفوائد التي يمكن أن تعود على "إسرائيل" من اتفاقية السلام. وحدد القادة الإسرائيليون منطقة خليج العقبة في البحر الأحمر مكان مثالي لتدعيم العلاقات التجارية مع الأردن والسعودية ومصر. وأشارت الوكالة إلى أن التخطيط للجسر الذي يبلغ طوله ١٠ كيلومترات، جاء بسبب قبول مصر السيادة السعودية العام الماضي على جزيرتي تيران وصنافير اللتين تقعان في المضيق بين البلدين وهو الإجراء الذي أثار موجة غضب عارمة في الشارع المصري. علماً بأن انتقال الجزيرتين للملكية السعودية يتحول مضيق تيران إلى ممرٍ دوليٍّ حيث يصبح "إسرائيل" فيه مثلما للسعودية ومصر. في السياق يقول سيمون هندرسون، مدير برنامج الخليج والطاقة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، إن ضمان مصر الذي دام ٤ عقود للمرور غير المقيد للسفن الإسرائيلية في المضيق ربما يخلق تعقيدات للمملكة العربية السعودية، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إذا لم يتم التشاور مع "إسرائيل" بشأن بناء الجسر. وتابع: "ليس لدي شك في أن هناك مشاورات، بشكل مباشر أو غير مباشر، ربما عن طريق الولايات المتحدة"، مضيفاً: "طالما لم يطرأ أي تغيير على الوضع الراهن فهذا يعني أن إسرائيل وافقت". وذكر بعض رجال الأعمال الإسرائيليين أن العلاقات مع السعودية في ازدهار، خاصة في مجالات أمن المعلومات ومعدات البنية التحتية، فيما قال موظفون آخرون إنهم أصبحوا يتعاملون مع السعودية من خلال الشركات الأمريكية وشركات أجنبية أخرى. وقال وزير الاتصالات الإسرائيلي أيوب كارا: "الجميع يعترفون بالفرص المتاحة لكن من أجل عدم إفسادها، من الأفضل عدم الحديث عنها في هذه المرحلة". وصرح نتنياهو مراراً بأن العلاقات مع "الدول العربية السنّية المعتدلة" تعتبر أفضل من أي وقت مضى، رغم أن معظم التعاون لا يمكن مناقشته، لأن الدول لا تقيم علاقات رسمية مع "إسرائيل". يذكر أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أعلن عن مشروع "نيوم"، في إطار الرؤية الاقتصادية للمملكة ٢٠٣٠، التي تقوم بالأساس على تقليل الاعتماد على النفط، والبحث عن مصادر أخرى للدخل في البلاد.

تتضافر عناصر هذا المشروع وتتكامل مع رؤى قديمة وأخرى حديثة لم تخفها "إسرائيل" ورعتها الولايات المتحدة. جوهرها التطبيع مع دول عربية عبر البوابة الاقتصادية. ففي كتاب "الشرق الأوسط الجديد" يروج رئيس الحكومة الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريس لتكامل المعرفة الإسرائيلية مع الثروات العربية. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي طرح بنيامين نتنياهو أفكاراً تتعلق بالسلام الاقتصادي بدلاً من اتفاقية أوسلو، وهي أفكار تعيد التذكير بمشاريع سبق أن طرحت غداة مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١: التعاون الإقليمي في قضايا المياه والبنى التحتية والبيئة والاقتصاد والأمن... وقد وجدت تلك الأفكار صداها أخيراً لدى رئيس المخابرات السعودي السابق تركي الفيصل، فخلال مناسبات جمعته مع مسؤولين إسرائيليين سابقين طرح الفيصل هذه الفكرة مرتين على الأقل. وفي لقاء جمعه مع مسؤول المخابرات الإسرائيلي السابق إفرام هاليفي، نقل عنه قوله بنوع من المزاح إنه "بأموال اليهود وعقول العرب كل شيء يمكن تحقيقه"!.

#### خاتمة:

في أعقاب تقليص سلطات الشرطة الدينية بشدة، والأمر الملكي الذي سمح بموجبه للمرأة السعودية بالقيادة، اعتبرت تصريحات ولي العهد محمد بن سلمان خلال مشاركته في جلسة حوارية ضمن اليوم الأول من منتدى "مبادرة مستقبل الاستثمار" بالجريدة والعنيفة على أصحاب الأفكار المتشددة في المملكة المحافظة عندما تعهد بإعادتها للإسلام الوسطي المعتدل". وعند التمعّن في مشروع نيوم السعودي يظهر أنه في خضمّ التحركات التي تحصل في الآونة الأخيرة على خطّ تعزيز العلاقة بين الرياض و"تل أبيب"، وبعدما تردّد في غير وسيلة إعلام "إسرائيلية" وأجنبية عن زيارة قام بها ولي العهد ابن سلمان للأراضي المحتلة على الرغم من النفي الرسمي، يمكن الاستنتاج أن "نيوم" هو نافذة حقيقة لإتمام التطبيع الاقتصادي والجغرافي مع كيان العدو، ولاسيما بعدما تحدّث وزير المواصلات الصهيوني يسرائيل كاتس في نيسان وأيار الماضيين عن نيّة جدية لدى "تل أبيب" لربط شبكة السكك الحديدية الإسرائيلية بالشبكة الأردنية ومنها إلى السعودية ودول الخليج. والاقتراح الإسرائيلي عُرض حينها أمام المبعوث الخاص للرئيس

الأمريكي دولاند ترامب جايسون غرينبلت الذي كان يزور القدس المحتلة. ووقتها أيضاً صرّح كاتس بأن من شأن هذه الخطة أن تمنح السعودية ودول الخليج منفذاً على البحر المتوسط. ويهدف المشروع -حسبما أورد موقعه على شبكة الإنترنت- إلى إنجاز رؤية المملكة ٢٠٣٠، وإلى تطوير قطاعات اقتصادية رئيسية للمستقبل وجذب المستثمرين وتوظيف كبرى الشركات العالمية، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال العالمية والاستثمارات إلى المنطقة. لكن في الحقيقة لا يمكن وضع مشروع "نيوم" إلا ضمن الإجراءات التي تمهّد لتنفيذ مشروع ما بات يسمّى "صفقة العصر"، هذه الصفقة التي أملى ترامب تفاصيلها وإجراءاتها على ملوك ورؤساء العرب الذين اجتمعوا في الرياض، وانتقل مباشرة بعدها إلى فلسطين المحتلة ليستكمل فصولها مع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، وباتت السعودية اليوم تشكّل العراب ورأس الحربة في التحضير لمبادرة شاملة تحت عنوان التسوية في فلسطين والمنطقة عموماً.

في المقابل يطرح السؤال: كيف ستحمي السعودية هذا المشروع الاستثماري الضخم؟! الجواب بسيط وواضح فإن الاتفاقات التي أرساها ترامب في الرياض حول تسليح السعودية ومثلها مع الإمارات وقطر وغيرها من دول الخليج لن تكون حبراً على ورق، وسيقبض الأمريكيون ثمنها وتبقى تحت إدارتهم، أما "إسرائيل" فلديها دور آخر يحين أوانه وقت الحاجة، ويبقى الهدف الرئيس إزالة المعوّقات التي تتمثّل في إيران وحزب الله على رأس القائمة، وتطمح السعودية أن يؤدي مشروع "نيوم" إلى خنق إيران اقتصادياً وترويضها سياسياً، مع ما يترك ذلك من تأثير على محور الممانعة الممتد من اليمن إلى العراق وسوريا فلبنان وفلسطين.

المشروع، إذن، من حيث وجوده الاقتصادي والجغرافي، يشكّل إحدى نقاط المعابر نحو التطبيع، وامتداداً للعلاقات الاقتصادية والسياسية ما بين كيان العدو والدول العربية، وليس كما نشر بعض التقارير الأجنبية أنه يتم بموافقة إسرائيلية، فالمشروع تجاوز مسألة الموافقة إلى المشاركة الفعلية، بل إنه في أحد الجوانب يشكّل أداة تطوير للعلاقات الاقتصادية المصرية السعودية بعد تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، فإنه بوابة ومعبر لتحالف إقليمي جديد تقوده السعودية وتكون "إسرائيل" جزءاً أساسياً منه.

